

# كيفية الترجمة للراوي ترجمة علمية دقيقة

تأليف

عمر بن محمد عمر عبد الرحمن

عفا الله عنه وعن والديه

الألوكة

[www.alukah.net](http://www.alukah.net)

## استهلال

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله يَقُولُ: (( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كُنْتُ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَنْ كُنْتُ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ )) . رواه البخاري ومسلم<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> أخرجه: البخاري ٢/١ (١) و ٢١/١ (٥٤) و ١٩٠/٣ (٢٥٢٩) و ٧٢/٥ (٣٨٩٨) و ٤/٧ (٥٠٧٠) و ١٧٥/٨ (٦٦٨٩) و ٢٩/٩ (٦٩٥٣) . ومسلم ٤٨/٦ (١٩٠٧) (١٥٥) .

وأخرجه أيضاً: ابن المبارك في " الزهد " (١٨٨) ، والطيالسي (٣٧) ، والحميدي (٢٨) ، وأحمد ٢٥/١ و ٤٣ ، وأبو داود (٢٢٠١) ، وابن ماجه (٤٢٢٧) ، والترمذي (١٦٤٧) ، والبخاري (٢٥٧) ، والنسائي ٥٨/١ و ١٥٨/٦ و ١٣/٧ وفي " الكبرى " له (٧٨) و (٤٧٣٦) و (٥٦٣٠) ، وابن الجارود (٦٤) ، وابن خزيمة (١٤٢) و (١٤٣) و (٤٥٥) ، والطحاوي في " شرح المعاني " ٩٦/٣ وفي " شرح المشكل " له (٥١٠٧) - (٥١١٤) ، وابن حبان (٣٨٨) و (٣٨٩) ، والدارقطني ٤٩/١ - ٥٠ وفي " العلل " له ١٩٤/٢ ، وأبو نعيم في " الحلية " ٤٢/٨ ، والقضاعي في " مسند الشهاب " (١) و (٢) و (١١٧١) و (١١٧٢) ، والبيهقي ٤١/١ و ٢٩٨ و ١٤/٢ و ١١٢/٤ و ٢٣٥ و ٣٩/٥ و ٣٣١/٦ و ٣٤١/٧ ، والخطيب في " تاريخه " ٢٤٤/٢ و ١٥٣/٦ ، والبعثي (١) و (٢٠٦) ، وابن عساكر في " تاريخ دمشق " ٢٦٥/٥ و ١١٩/٤٤ - ١٢٠ و ٨٣/٤٦ و ٢٩٠/٥٧ من طرق عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وليس له طريق يصح غير هذا الطريق.

## مُقَدِّمَةٌ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وهو حسبي وبه ثقتي وعليه اعتمادي ونعم الوكيل

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام علي من لا نبي بعده ...  
وبعد ..

فإنَّ الترجمة لرواة الحديث ركنٌ أساسيٌّ في الحكم علي الحديث صحةً وضعفًا، حيث يقول الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ عَنْهَا : " هي المرقاة إلي التفريقة بين صحيح الحديث وسقيمه " <sup>١</sup>.  
ولكنَّ كثيراً منَ الباحثين في علوم الشريعة -لاسيما علم الحديث- يجدون صعوبة كبيرة في الخروج بترجمة موجزة عن الراوي شملت كل ما يحتاج إليه الباحث ليستطيع الخروج منها بالحكم علي الراوي جرحاً وتعديلاً ومن ثم الحكم علي الرواية صحة وضعفًا ؛ وذلك لطول التراجم للرواة في كتب الرجال .  
فالباحث إمَّا أن يذكر ترجمة مطولة للراوي وذلك بنقل كل ما كُتِبَ عن الراوي في كتب الرجال ، وإمَّا أن يختصر الترجمة فتكون مختصرة إختصاراً يؤدي إلي الإخلال ببعض الجوانب المهمة التي تساعد في الخروج بترجيح صحيح .

<sup>١</sup> مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١٩٣ ، وانظر فتح المغيث بشرح الجديد ألفية الحديث للحافظ العراقي ص ٤٦٣ .

وإذا كانت ترجمة الرواي مطولة في أوراقٍ كثيرة فليس المطلوب نقل كل هذه الأوراق من كتب الرجال في ترجمة الراوي ، بل المطلوب نقل مقاصد الترجمة<sup>١</sup> .

وفي هذه الرسالة القصيرة أحاول - قدر جهدي - مساعدة الباحثين في كيفية الخروج بترجمة علمية محكمة دقيقة .. سائلاً من الله العون والتوفيق والسداد .

والله أسأل أن يتقبل مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ،

إنه بكل جميل كفييل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فيا رب هذا منك ، وفيك ، وعنك ، وبك ، وإليك

اهدِ به قلبي .. وسدد فيه بناني .. وثبّت دونه حُجَّتِي .. وانفع به وارفع يا حنّان ..

## المؤلف

### عمر بن محمد عمر عبد الرحمن

حاملًا أريحا ، ومصليًا علي رسولنا .

مدينة السادات - محافظة المنوفية

ت : ٠١٠٦٦٩٩٢٨٦٢

<sup>١</sup> يُنظر كتاب الإرشاد إلي كيفية دراسة الإسناد ص ٢٤ ، تأليف أ.د/ رضا

زكريا عبد الله حميده ، طبعة مكتبة الإيمان الطبعة الثالثة ١٤٣٢ هـ ، ٢٠١١ م .

## كيفية الترجمة للراوي ترجمة علمية دقيقة!؟

يمكن إجمال مقاصد ترجمة الراوي التي يتمكن من خلالها الخروج بحكم علي الراوي ( جرحاً أو تعديلاً ) ثم الحكم علي الرواية ( صحة أو ضعفاً ) فيما يلي :-

- (١) يبدأ الباحث بذكر اسم الراوي ونسبه ، وكنيته ، ولقبه ، ونسبته ، ومولده .
- (٢) ويجب علي الباحث ضبط ما يشكل من الأسماء والكني والألقاب ؛ فهذا أمرٌ لا يعرف بالقياس ، ولا بما قبله ولا بما بعده .

### ( تنبيه مهم ) :

قد يذكر الراوي بأسماءٍ أو كني أو ألقاب أو أنساب مختلفة ؛ فيظن من لا خبرة له بها أن تلك الأسماء أو النعوت بجماعة متفرقين ، مع أنها في حقيقة الأمر لشخص واحد ، فلا بد للباحث من الإلمام بكل ذلك حتي لا يقع في لبسٍ . ومخاصة معرفة أسماء ذوي الكني ، ومعرفة كني ذوي الأسماء ، فربما ذكر الراوي مرة بكنيته في إسنادٍ ، ومرة باسمه في إسنادٍ آخر ، فيظنهما من لا معرفة له بذلك رجلين ، وربما ذكر الراوي باسمه وكنيته معاً في إسنادٍ احديث ؛ فيتوهمه بعض محققي كتب الحديث - من

المعاصرين - رجلين ، فعرفت كني ذوي الأسماء وعكسه فن مهم من فنون أهل الحديث ، وَمَنْ تَهَاوَنَ بِهِ أَوْرَثَهُ الْوَقْعَ فِي الْأَوْهَامِ .  
كذلك الحال بالنسبة للألقاب رواة الحديث ، فقد يذكر الراوي في سند باسمه مرة ، وفي سند آخر بلقبه مرة أخرى ، فن لا يعرف الألقاب يظنهما شخصين .  
ووجب علي الباحث العناية بمعرفة الأسماء والألقاب والكني والأنساب التي تتفق في الخط صورتها ، وتختلف في النطق صيغتها ، سواء كان الاختلاف في الشكل أو في النقط ، ومن لم يعرف ذلك كثر خطؤه وافتضح بين أهله . ( وهو ما يُعرف بالموتلف والمختلف ) .

ثم عليه التمييز بين المشتركين في الأسماء وأسماء الآباء والأجداد والنسبة ، أو المشتركين في الكنية والنسبة معاً ، ومع اتفاقهم في ذلك خطأ ونطقاً ، فسايتهم مختلفة متفرقة لا سيما إذا اشتركا في بعض شيوخهما وتلاميذهما ، ( وهو العلم المسمي بالمتفق والمفترق ) .  
فالتمييز بين المشتركين أولاً ، ثم الترجمة له ثانياً ، حتي تصحح أو تضعف علي بينة وبرهان .

(٣) معرفة طبقة الراوي ، بذكر بعض شيوخه وتلاميذه . مع التنبيه علي أنه إذا قلَّ عد الأشيخ والتلاميذ وجب علي الباحث ذكرهم جميعاً ، أمّا إذا كانوا جمعاً

<sup>١</sup> وهو : ما اتفق خطه ولفظه وافتقرت مسمياته . [انظر فتح المغيب الجديد بشرح ألفية الحديث للعراقي ص ٤٢٦].

غفيراً فيسعه أن يذكر بعضهم ويكتب في آخر من ذكره : وخلق أو غيرهم أو أم سواهم ، وما شابه هذه الألفاظ .

(٤) ذكر ما قيل في الراوي من ألفاظ الجرح والتعديل ، وينبغي ترتيب ألفاظ الجرح تلو بعضها ، وأقوال التعديل تلو بعضها ، ليسهل استخلاص الراجح في ترجمة الراوي . أمّا لو خلط ألفاظ التصريح بألفاظ التعديل تعسر عليه الاجتهاد في استخلاص الأمثل من أقوال أهل الفن . ( مع التنبيه علي مراعاة الاختصار فيس اتفق أئمة الجرح والتعديل علي توثيقه وكذا فيس اتفقوا علي تضعيفه ) .

( تنبيه مهم ) :

تجب العناية بأقوال أئمة الجرح والتعديل فيما يتعلق بكون صاحب الرواية ضعيفاً في الرواية عن فلان مخصوص ، أو بكونه أثبت الناس في فلان مخصوص . وكذا العناية بأنه لم يسع من فلان ، أو بكونه مدلساً ، وكذا العناية بمن اختلط من الرواة ، ويُنسُ علي السنة التي اختلط فيها أو البلدة التي نزل بها فحصل له الاختلاط ، ومن روي عنه بعد الاختلاط ، وهكذا .

ينبغي عدم الالتفات إلي تجريح بعض كبار الحفاظ ، فليس مؤثراً التصريح فيهم .

(٥) ذكر وفاة صاحب الترجمة زماناً ومكاناً ، وبيان الإختلاف في ذلك - إن وُجدَ -

وعدم الإقتصار علي قول واحد وإغفال بقية الآراء ، ومحاولة التوفيق بينهما - ما الجديد

أمكنه ذلك - مع التنصيص بعد ذلك علي سني حياة الراوي التي عاشها  
إجمالاً ، ( فيذكر متي مات ، وأين مات ، وعن كم سنة ! ) .

لأنه بمعرفة الوفيات يتبين ما في السند من انقطاع أو تدليس ، وهل عاصر فلان أم لم  
يعاصره؟! ، وإن كان عاصره فهل لقيه أم لم يلقه؟! فيُعرف بذلك من أدركهم ممن  
لم يدركهم ، وبذلك يتصير لنا المتصل والمنقطع ، ونحوه .

### فائدة في ذكر تمييز الراوي المهمل !

قد يُذكر الراوي في السند باسمه فقط ، مهملًا من ذكر أبيه أو نسبة تمييزه ، ويكون اسمه  
متفقًا مع غيره<sup>١</sup> ، وقد يُذكر الراوي في الاسناد بكنيته فقط من غير تمييزها<sup>٢</sup> .  
ويمكن تمييز الراوي المهمل وتعيينه بأمر ، نجلها فيما يلي :-

① النظر في الأصول - النسخ - المتعددة للكتاب الواحد من كتب الحديث .

<sup>١</sup> كأن يُطلق في الإسناد " حماد " من غير أن ينسب هل هو ابن زيد أو ابن  
سلمة؟! .

<sup>٢</sup> إذا ذكر الراوي باسمه أو لقبه أو كنيته فقط ، ولم يشاركه أحد في ذلك  
كالأعمش مثلاً ، فلا يعتبر مهملًا لعدم اتفاهه في ذلك مع غيره .  
وإنما يشكل الأمر إذا ذكر الراوي باسمه فقط أو بكنيته فقط ، وكان  
مشاركًا - متفقًا - مع غيره في ذلك الاسم أو في تلك الكنية ، وكانا من  
طبقة واحدة أو كانا متقاربين في الطبقة .

أمَّا إذا كانا من طبقتين ؛ بأن كان أحدهما متقدمًا والآخر متأخرًا ؛ فلا  
إشكال حينئذ عند الحفاظ النقاد الذين هم أهل المعرفة بالحديث .  
[انظر فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ص ٤٣٢ ، ٤٣٣] .

فرواة الكتاب الواحد قد يذكر أحدهم في نسخته الراوي مهملًا ، وينسبه الباقيون في نسخهم أو في بعض نسخهم ..

٢ النظر في روايات الحديث ( التخريج المستوفي ) ؛ قال ابن الصلاح : ” قد يدرك بالنظر في رواياته ؛ فكثيراً ما يأتي مميزاً في بعضها ”<sup>١</sup>.

وهذا لا يكون إلا مجمع طرق الحديث ورواياته بالتخريج العلمي المستوفي .

٣ الاستعانة بكتب الأطراف والمستخرج والمهمل والشروح الحديثية .

٤ النظر في تلميذ الراوي المهمل الراوي عنه ، وكذا شيخه ، أي النظر في الطبقات .

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ : ” قد يدرك بالنظر في حال الراوي والمروي عنه ”<sup>٢</sup>.

٥ النظر في أوائل أسانيد كتب الحديث أو أوائل الأبواب والمسائيد .

فن الملاحظ أن بعض الأئمة ينسبون الراوي في أول ما يرون عنه أوائل الكتاب ، ثم إذا ذكره أحدهم بعد ذلك أهمله اعتماداً على أنه تقدم منسوباً في أول حديث .

وقد ذكر الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ أن بعض الشيوخ ينسبون الذين حدثهم

بالأحاديث في أولها ، ثم يقتصرون في بقية هذه الأحاديث على ذكر أسمائهم فقد

دون أن ينسبوهم<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٣ .

<sup>٢</sup> مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٣ .

<sup>٣</sup> انظر الكفاية للخطيب البغدادي ص ٢١٦ .

٦ الرجوع إلى غالب الظنون والقرائن .

قال الحافظ السيوطي رَحِمَهُ اللهُ : ” إن لم يبين - أي المسهل - واشتركت الراوة ، فشكل جداً ؛ يرجع فيه إلى غالب الظنون والقرائن أو يتوقف ”<sup>١</sup>.

تم بحمد الله



كتبه /

عمر بن محمد عمر عبد الرحمن

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين